الفصل الخامس

البرنامج النووى المصرى

إخفاقات متتالية

فهل من أمل فى إحيائه؟

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة:

مع دعوة جمال مبارك أمين عام لجنة السياسات بالحزب الوطنى إلى إحياء البرنامج النووى المصرى وضرورة الاستفادة من التكنولوچيا النووية السلمية لتوليد الطاقة، كثر الحديث والجدال حول جدية وحقيقة تلك الدعوة، وهو ما أثار فى الأذهان التساؤل حول بدايات هذا البرنامج ولماذا لم يحقق إنجازًا حقيقى منذ بدأ التفكير فيه وإنشائه فى ١٩٥٥م، ولماذا سبقنا الكثير من الدول التى كانت قد بدأت معنا مثل إسرائيل والهند، وما العقبات التى واجهته وجعلت محاولات تفعيله تجهض فى كل مرة على مدى أكثر من خمسين سنة؟ وهل هناك مؤشرات جديدة تشير بالفعل إلى إمكانية استئنافه بشكل حقيقى وفاعل، بحيث يؤدى بمصر فى النهاية إلى تطوير برنامج نووى حقيقى يدخل بمصر إلى النادى التكنولوچى النووى الدولى؟.

فى هذا الفصل ستحاول الدراسة الإجابة عن تلك التساؤلات من خلال التحليل التالى والذى ربما يتناول بشكل زمنى تطور البرنامج النووى المصرى ولكن مع الحرص على التحليل والتفسير والتنبؤ أيضًا قدر الإمكان.

أولاً: بداية البرنامج النووى المصرى فى الخمسينيات:

بدأت مصر برنامجها النووى فى منتصف الخمسينيات وهو التوقيت نفسه تقريبًا الذى بدأت إسرائيل فيه برنامجها وقد كان اهتمام مصر فى ذلك الحين هو بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومن ثم كان التوجه المصرى هو ضرورة الاستفادة من الطاقة الذرية فى المجالات السلمية. ومن هنا قامت مصر باتخاذ عدة خطوات متتالية كان أهمها تشكيل لجنة الطاقة الذرية فى فبراير ١٩٩٥م، وتحددت اختصاصات اللجنة بالنظر فى إعداد وتنفيذ كل ما يتعلق بالطاقة الذرية من برامج

ومشروعات وبحوث وأجهزة وتشريعات ولوائح. وقد وافق مجلس الوزراء فى ذلك الوقت على برنامج اللجنة والذى يتضمن إعداد العناصر البشرية وإنشاء مركز للنظائر المشعة والكشف عن الخامات الذرية وإنشاء مفاعل ذرى.

وقد حصلت اللجنة على اعتمادات مالية قدرها مليون جنيه لتنفيذ برنامجها لإعداد وتدريب المتخصصين وإيفاد البعثات، وأوفدت بالفعل ٨ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى الولايات المتحدة وفرنسا لاكتساب خبرة فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية[١].

ثم كانت الخطوة التالية وهى الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٥٦م للحصول على معمل من طراز (فان دى جراف) والذى تم تشغيله فى عام ١٩٥٩م، كذلك فقد تم اختيار منطقة بأنشاص بمحافظة الشرقية لإنشاء المفاعل الذرى المصرى بها وفى العام نفسه (١٩٥٦م) تم التوقيع على عقد مفاعل نووى تجريبى روسى قدرته٢ ميجاوات بمشتملاته، والذى تم تشغيله فى يوليو ١٩٦١م.

وقد تلا ذلك إنشاء منظمة الطاقة النووية فى عام ١٩٥٧م لتكون مؤسسة بحثية علمية تركز على الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة الذرية[٢].

ولقد مثلت هذه المرحلة الأولى بداية قوية لبرنامج نووى مصرى طموح، ولقد تمكنت مصر فى غضون عدة سنوات محدودة من إيجاد فريق عمل متكامل ضم نخبة مهمة من العلماء والمتخصصين والفنيين والباحثين والعمال المهرة شكلوا القاعدة البشرية الأساسية لمؤسسة الطاقة الذرية[٣].

ولقد كانت تلك البداية القوية نابعة من اهتمام جاد أبدته مصر بالقدرة النووية الإسرائيلية، حيث كانت مصر تشك فى أن إسرائيل تسعى للوصول إلى القنبلة من خلال تحويل الاستخدامات السلمية إلى أغراض عسكرية، وهو ما أوضحه الرئيس عبد الناصر فى حديث له فى ديسمبر ١٩٦٠م، حيث ذكر أنه غير متأكد بصدد نوايا وقدرات إسرائيل النووية، وفى مواضع أخرى فإنه لم يستبعد أن تعمل القوى الإمبريالية على تسليح إسرائيل بالأسلحة النووية، وإن تدعى فى الوقت نفسه قيام إسرائيل بتصنيعها.

وفى هذا الإطار نفسه حذر حسنين هيكل عام ١٩٦٥م من اقتراب إسرائيل من مرحلة القدرة على إنتاج أسلحة ذرية وقال إن على مصر أن تستعد لإدخال الأسلحة النووية حفاظًا على بقائها. ومع حلول عام ١٩٦٦م تزايدت قوة شكوك عبد الناصر، حيث أدان الجهود الإسرائيلية للوصول إلى إنتاج قنبلة ذرية، بل وهدد «بضربة وقائية» إذا ما استمرت إسرائيل على الطريق لإنتاج قنبلة نووية(٤).

وهكذا فقد اكتسبت تلك القضية فى ذهن عبد الناصر درجة عالية من الإلحاح والاهتمام، فعلى الرغم من عدم الاعتراف بامتلاك إسرائيل للسلاح النووى إلا أنه كان إلى حد كبير متأكدًا من اتجاه إسرائيل نحو إنتاج قنبلة نووية، وهو ما كان له أكبر الأثر فى تحريك جهد مصرى قوى فى اتجاه تطوير برنامج نووى مصرى.

فى هذا الإطار اتجهت مصر إلى طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية فى صنع قنبلة نووية، ولكن الاتحاد السوفيتى رفض ونصحت الصين مصر بالاعتماد على الذات، الأمر الذى دفعها لمحاولة التعاون مع الهند التى كانت تربطها بمصر حينذاك روابط وثيقة (نظرًا لعلاقات الصداقة التى كانت تربط عبد الناصر بنهرو) إلا أن هذه المعونة الهندية كانت محدودة للغاية(٥).

ومن ثم فقد واجهت مصر عدداً من القيود الفنية والخارجية التى كان من شأنها تقييد قدرة مصر على الاتجاه نحو تطوير برنامجها النووى. فالاتحاد السوفيتى لم يقدم لمصر سوى مفاعل أبحاث صغير (٢ ميجاوات) والذى يعمل فى أنشاص منذ ١٩٦١م.

ولقد سيطر الاتحاد السوفيتى من خلال خبرائه الذين أسهموا فى إدارة هذا المفاعل على نتائج الوقود النووى المستخدم (وهى التى يمكن عادة استخدامها فى التحول للأغراض العسكرية إذا ما توافرت القدرات الفنية) كذلك فإن هذا المفاعل كان عديم الفائدة من الناحية العسكرية. ومن ثم فقد أصبح الطريق إلى الاتحاد السوفيتى فى موضوع التسلح النووى المصرى مغلقًا تمامًا.

ومن ناحية أخرى، فقد فشلت جهود مصر فى دعم برنامجها النووى عن طريق الحصول على مفاعل جديد من فرنسا وألمانيا أو الولايات المتحدة للاختلاف حول الرقابة على الوقود النووى المنتج من المفاعلات، حيث رفضت مصر تطبيق مثل هذه

الإجراءات وهكذا فإنه يبدو أن الدول الغربية كانت قد اتفقت على عدم السماح بتكرار خبرة العلاقات الفرنسية ـ الإسرائيلية فى مجال التعاون النووى[٦].

على الرغم من ذلك فقد كانت هناك عدة محاولات لمصر فى الستينيات فى اتجاه إنشاء محطة نووية بمنطقة سيدى كرير بطاقة ١٥٠ ميجاوات لاستخدامها فى توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. وفى هذا الإطار تشير بعض الكتابات إلى أن عطاء قد رسا فى عام ١٩٦٧م على شركة أمريكية لتقديم هذا المفاعل ولكن حرب ١٩٦٧م جاءت وتوقف كل شىء ولم يمول الأمريكيون المشروع، ولم تساعد الظروف الاقتصادية والسياسية التى منيت بها مصر بعد عام ١٩٦٧م على إعادة النظر فى الموضوع حتى بداية السبعينيات[٧] إذن يمكن القول إنه على الرغم من أن السياسة المصرية منذ الخمسينيات وعبر الستينيات وحتى هزيمة ١٩٦٧م كانت تتجه بقوة وبقرار إستراتيچى واضح نحو تطوير برنامج نووى مصرى، وذلك لمواجهة البرنامج النووى الإسرائيلى من ناحية ولتطوير بدائل للطاقة من ناحية أخرى، إلا أن المعوقات الفنية والقيود الخارجية حالت دون الوصول للهدف وجاءت هزيمة ١٩٦٧م لتمثل ضربة قاصمة للمشروع النووى المصرى الوليد.

ثانيًا: مصر والتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى:

جنبًا إلى جنب وبالتوازى مع الخط الذى اتبعته مصر فى التعامل مع القضية النووية خلال الستينيات والقائمة على أساس المواجهة والتهديد بضربة عسكرية وقائية ضد الخطر النووى الإسرائيلى ومحاولة تطوير قوة مصرية نووية مكافئة كان هناك خط آخر موازى سلكته مصر وهو الخط والمسلك الدبلوماسى، فمنذ اللحظة الأولى التى بدأت فيها المفاوضات لإعداد مسودة معاهدة منع الانتشار النووى ١٩٦٥م وحتى عام ١٩٦٨م عندما فتحت المعاهدة للتوقيع، كان لمصر دور مهم فى تلك المفاوضات، وتشيد الوثائق الخاصة بتلك المرحلة إلى دور مصر الإيجابى فى مرحلة المفاوضات وتشير برؤية مصر التى أعلنتها فى ذلك الوقت تجاه المعاهدة من أنها تعتبرها وسيلة فعالة لإيقاف الانتشار الأفقى للأسلحة النووية، وبالتالى فهى تطالب بأن تكون المعاهدة غير محددة المدة.

وجدير بالذكر أن مصر قد طالبت خلال المفاوضات بأن يولى مزيد من الاهتمام بمسألة ضمانات الأمن الفعالة لضحايا العدوان النووى، ذلك أن الضمانات المقترحة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا فى ذلك الوقت لم تكن كافية، وطلبت بدلاً من ذلك بأن تصاغ تلك الضمانات فى صورة تعهد ملزم من القوى النووية بالأخذ فى الاعتبار أن التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية ضد الدول اللانووية الأعضاء فى المعاهدة يعتبر سببًا كافيًا لمنع أو للرد بالمثل ضد العدوان النووى كإجراء من إجراءات الأمن الجماعى، وطالبت مصر الدول النووية الثلاث بأن تتكاتف لمنع العدوان النووى وأنه من الأهمية القصوى أن تتضمن المعاهدة «الدول النووية المحتملة» حتى تصبح تلك المعاهدة ذات معنى»[٨].

وتعود أهمية قضية الضمانات بالنسبة لمصر بصفة خاصة، نظرًا لأن مصر خلال الستينيات لم تنجح فى أن تحصل على مثل تلك الضمانات من الاتحاد السوفيتى الذى رفض إمداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام إسرائيل للأسلحة النووية، ومن ثم فقد كانت مصر بحاجة قوية إلى تأكيد هذه الضمانات من جانب الدول النووية مجتمعة وهو ما حدث نسبيًا فيما بعد بصدور التصريح الثلاثى عن مجلس الأمن وإلحاقه بالمعاهدة والذى كان يعنى تحميل هذه الدول الثلاث المسئولية المباشرة إزاء الوضع الذى سينجم عنه امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية واستخدامها لها كأداة للعدوان وهذا ما شجع مصر، وكثيرًا من الدول العربية الأخرى، على التوقيع على المعاهدة، أى أن تلك الضمانات التى ما كانت مصر لتتمتع بها قبل الانضمام للمعاهدة كانت أحد الدوافع المهمة التى دفعتها للتوقيع عليها (رغم تحفظها عليها باعتبارها غير كافية أولا تصل إلى المستوى المطلوب)[٩].

وقد قامت مصر بالتوقيع على المعاهدة فى أول يوم فتحت فيه المعاهدة للتوقيع (أول يوليو ١٩٦٨م) وهو ما يشير إلى اهتمام مصر بالمعاهدة وتقديرها لأهميتها، على الرغم من تحفظاتها على بعض المسائل مثل ضمانات الأمن ـ كما سبقت الإشارة ـ كما يشير فى ذات الوقت إلى أن مصر اتجهت نحو تغليب خط الدبلوماسية بدلاً من خط المواجهة والتحدى فى محاولة للتغلب على التهديدات الكامنة فى امتلاك إسرائيل للقدرات النووية التى تتعدى الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

فماذا كان موقف إسرائيل من المعاهدة؟

كما سبق أن أشارت الدراسة فإن موقف إسرائيل الفعلى من المعاهدة جاء مغايرا تمامًا لما سبق وأعلنته على لسان مسئوليها من اعتبار المعاهدة جزءًا هامًا من السعى العالمى تجاه نزع السلاح العام والشامل، حيث أعلنت إسرائيل أنها لن تستطيع الانضمام إلى المعاهدة وعددت أسباب ذلك وهى الأسباب التى عرضت لها الدراسة من قبل وتتعلق إجمالاً بالأمن، وفقًا للمفهوم الإسرائيلى وبعدم كفاية ما تقدم المعاهدة من ضمانات(١٠).

وهكذا بدت الفجوة كبيرة بين كل من مصر وإسرائيل، ففى الوقت الذى رفضت فيه إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى، واتجهت لتطوير برنامجها النووى سريًا وإنتاج ترسانة من الأسلحة النووية، فإن مصر كانت قد ألزمت نفسها بالمعاهدة، واتجهت نحو تكريس كل جهدها ومواردها لتحرير الأرض عقب حرب ١٩٦٧م، ولم يعد أمامها سوى أن تسلك المسلك الدبلوماسى السياسى من أجل مواجهة التهديد النووى الإسرائيلى المتصاعد، فلم تدع مصر فرصة مؤتمر أو لقاء أو منتدى دولى إلا ودعت فيها إسرائيل للانضمام للمعاهدة وتحقيق صفة العالمية للمعاهدة، وقد رفضت مصر التصديق على المعاهدة طالما استمر رفض إسرائيل الانضمام لها، وإن كان هذا الموقف قد تغير فيما بعد على ضوء معطيات جديدة كما سيتضح.

ثالثًا: القضية النووية فى السبعينيات:

١ ـ محاولة إحياء البرنامج النووى المصرى:

خلال السبعينيات وتحديدًا بعد حرب ١٩٧٣م، أعادت مصر التفكير مرة ثانية فى إحياء برنامجها النووى نتيجة دراسات وطنية أكدت ضعف احتياطات البترول، كما أكدت القدرة المحدودة لاحتياطات الفحم فى مصر على أن تكون بديلاً للبترول.

ومن ثم تجدد مرة أخرى مشروع إنشاء محطة سيدى كرير النووية بطاقة ٦٠٠ ميجاوات لتكون واحدة من ثمانى محطات تغطى احتياجات مصر المستقبلية من الطاقة وتعوض نقص احتياطاتها البترولية(١١).

وفى هذا الإطار جاء مشروع صفقة المفاعلات الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل والتى كانت تتضمن العديد من القيود الفنية المتشددة لتحقيق التعاون النووى والتى كانت تهدف للحيلولة دون التحول للأغراض العسكرية، وعلى الرغم من موافقة مصر على تلك القيود، وعلى الرغم من توقيع الاتفاقية فى أغسطس ١٩٧٦م وبداية تنفيذها، وعلى الرغم كذلك من قبول مصر أيضًا لمبدأ التفتيش الذى اشترطته الإدارة الأمريكية حينذاك بعد إصدارها لقانون عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٨م، فإن إسرائيل رفضت الالتزام بهذه الرقابة ورفضت إعادة التفاوض مع الولايات المتحدة، ومن ثم تم إيقاف الموضوع بأكمله بالنسبة لمصر نظرًا لربط الولايات المتحدة بين صفقتى مصر وإسرائيل(١٢).

وقد تزامن ذلك أيضًا مع قيام الهند بإجراء أول تفجير نووى اختباراً لقنبلتها النووية الأولى التى فاجأت العالم عام ١٩٧٨م، ومن ثم تزايدت المخاوف من إمكان انتشار الأسلحة النووية واتفقت القوتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الامتناع عن التعاون فى مجال الطاقة النووية مع أية دولة لا تكون عضواً كاملاً فى معاهدة حظر الانتشار أو تمتنع عن التصديق على المعاهدة أو ترفض إخضاع أنشطتها النووية لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة.

وهكذا وقعت مصر على الجولة الثانية من سياسات منع الانتشار التى بدأت عقب التفجير الذرى الهندى.

وعندما اشترطت الولايات المتحدة على الرئيس السادات ضرورة أن تصدق مصر على المعاهدة وأن تقبل إخضاع أنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية رفض الرئيس السادات الشرط الأمريكى، وأصر على امتناع مصر عن التصديق على المعاهدة ما لم تف الولايات المتحدة بوعودها وتلزم إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، وهكذا ضاعت الفرصة الثانية لمصر لبناء محطة نووية(١٣).

٢ ـ الدبلوماسية المصرية خلال السبعينيات لمواجهة التهديد النووى الإسرائيلى:

وجدير بالذكر أنه فى تلك الأثناء أيضًا، كانت الدبلوماسية المصرية حريصة على عدم تفويت أية فرصة لإثارة قضية الأسلحة النووية الإسرائيلية، فقد أثارت الملف

النووى وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار خلال محادثات كامب ديڤيد ومفاوضات معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقد أكد عمرو موسى أنه أثناء المحادثات المصرية الإسرائيلية فى بيرل هاوس عام ١٩٧٨م والتى مهدت لعقده معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩م طرح للمناقشة مسألة التسلح النووى الإسرائيلى وكان الرد الإسرائيلى آنذاك أن مصر فقط هى التى تم التوصل إلى سلام معها، أما باقى دول المنطقة فلم يتم التوصل معها إلى ذلك السلام، وأنه عندما يتم التوصل إلى ذلك مع باقى دول المنطقة، ستنضم إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى، ولذلك تم تأجيل مناقشة الموضوع لحين تقدم خطوات السلام(١٤).

وفى إطار الجهد الدبلوماسى المصرى لمواجهة التهديد النووى الإسرائيلى أيضًا قدم الرئيس السادات إلى المجتمع الدولى مبادرة مشتركة مع إيران فى١٢/ ١٠/ ١٩٧٤م لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والتى تضمنت العناصر التالية:

(أ) الدول فى منطقة الشرق الأوسط لا يجب عليها إنتاج أو الحصول على الأسلحة النووية.

(ب) إن الدول التى تمتلك الأسلحة النووية لا يجب عليها إنتاج أو استخدام أية أسلحة نووية ضد أية دولة أخرى فى منطقة الشرق الأوسط.

(جـ) الإنشاء الفورى لوسائل الحماية ضد الأسلحة النووية وغير النووية.

(د) حذرت مصر من أنه إذا حصلت إسرائيل على أسلحة نووية فلا يمكن لها أن تقف ساكنة فى مواجهة هذا التهديد الخطير للأمن القومى المصرى.

وكتتويج لهذه المبادرة قدمت مصر وإيران مشروع قرار إلى الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والعشرين (١٩٧٤م) ينص على «أن تدعو الجمعية العامة جميع الأطراف المعنية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط إلى الإعلان فوراً عن عزمها على الامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أسلحة نووية أو حيازتها على أى وجه آخر، وإلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة استطلاع آراء الأطراف المعنية بشأن تنفيذ هذا القرار»(١٥).

ورغم هذه الجهود الدبلوماسية الحثيثة إلا أنها لم تسفر عن أى تطور إيجابى فى الموقف الإسرائيلى ولم تحد من ناحية أخرى من القيود الخارجية التى فرضت على البرنامج النووى المصرى.

رابعًا: البرنامج النووى المصرى بين دبلوماسية المواجهة ومحاولة الإحياء فى الثمانينيات:

استمرت أيضًا مصر خلال الثمانينيات فى سياستها المزدوجة المتمثلة فى محاولة تنشيط وتفعيل الأداة السياسية الدبلوماسية للضغط على إسرائيل للالتزام بمبادئ عدم الانتشار، ومن ناحية أخرى محاولة إحياء جديد لبرنامج مصر النووى بعد أن تعثر من قبل مرتين.

١ ـ على الصعيد السياسى الدبلوماسى:

فعلى الصعيد السياسى الدبلوماسى، تقدمت مصر إلى اللجنة السياسية الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمنوط بها البحث فى أمور نزع السلاح ـ تقدمت بمشروع مصرى يدعو إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وفقًا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد أعقب ذلك قيام اللجنة السياسية فى جلسة ٣٧ فى ٢٠/ ١١/ ١٩٨٠م، باعتماد توصيتها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط إلى الجمعية العامة التى قامت بإصدارها كقرار تحت رقم ٢٣٧٣ فى يناير ١٩٨١م، وبناء على ذلك فإن إسرائيل وبعدم اعتراضها على مشروع القرار المصرى، قد وافقت عليه وبذلك تحقق لأول مرة موافقة إسرائيل على مشروع قرار عربى وبشأن نزع السلاح[١٦].

ولكن ما الذى دعا إسرائيل إلى ذلك؟ (علما بأن المندوب الإسرائيلى كان قد تقدم فى ذات الوقت بمشروع لذات الغرض أمام اللجنة المذكورة ثم عاد وسحبه فى الجلسة التالية).

فى هذا الإطار يمكن القول بأن إسرائيل قد سعت من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف:

(أ) سعت إسرائيل ـ بموافقتها على المشروع المصرى ـ إلى تخفيف حدة الضغوط الدولية التى كانت تعانى منها حينذاك.

ومن أبرزها مطالبة الجمعية العامة السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يعد تقريراً عن التسلح النووى الإسرائيلى. على أن يقوم بتقديمه إلى الجمعية العامة فى دورتها التالية حيث أقرت الجمعية العامة هذا القرار بأغلبية ٩٩ صوتًا ضد ٦ أصوات وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت.

ومن ثم، فإن موقفًا إسرائيليّا غير معارض لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية للأمم المتحدة كان من شأنه أن يحقق لإسرائيل وصفًا دوليّا أفضل تخف فيه نسبيّا حدة الضغط الدولى الموجه إليها.

(ب) هدفت إسرائيل أيضًا إلى تجريد كل المحاولات العربية الرامية إلى تكوين خيار نووى عربى من أهم دوافعه وهو امتلاك إسرائيل لوسائل القدرة النووية إذ يفترض بقبولها للقرار المصرى أنها ستتجه نحو الالتزام بما نص عليه من انضمام للمعاهدة والامتناع عن إنتاج وإحراز أو امتلاك وسائل نووية، ومن هنا لن يصبح هناك مبرر للاستمرار فى الاتجاه الرامى إلى تكوين خيار نووى عربى، وهى كذلك كانت تحاول وضع العراقيل أمام تطوير أى برامج عربية (لدى العراق ـ ليبيا.. إلخ) من جانب الدول الأجنبية التى كانت تسهم فى تطوير تلك البرامج حينذاك.

(جـ) وأخيراً فإن البعض يرى أن هناك ترتيبًا ما قد تم الاتفاق عليه بين مصر وإسرائيل خلال مباحثات التسوية يتعلق بتصديق مصر على معاهدة منع الانتشار وكان من نتيجته القبول الإسرائيلى للمشروع المصرى[١٧].

وربما يكون هذا التفسير الأخير صحيحًا، حيث إنه لم يمض وقت كبير (أقل من شهر) حتى تقدم د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بمذكرة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء يرجو منهما الموافقة على معاهدة عدم الانتشار النووى معدداً مزايا التصديق على المعاهدة، وفى مقدمتها أن هذا التصديق يتيح لمصر الحصول على التكنولوچيا النووية من الدول التى تمتنع عن إمداد مصر بها بحجة عدم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وبالفعل بدأت بعدها الإجراءات الدستورية

التى انتهت بإصدار الرئيس السادات قرار جمهوريّا ـ بناء على موافقة مجلس الشعب ـ بالتصديق على المعاهده والموافقة على جميع أحكامها حكمًا حكمًا وذلك فى ٢٢ فبراير ١٩٨١م.

وهكذا فإن من المنظور المصرى وجدت عدة أسباب دعت مصر إلى التصدق على المعاهدة أهمها:

(أ) الاعتقاد بأن هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع إسرائيل للتفكير فى الانضمام مستقبلاً للمعاهدة ونبذ تصنيع السلاح النووى وخاصة فى ظل مناخ السلاح السائد بعد توقيع معاهدة السلام عام ٧٩ بين مصر وإسرائيل.

(ب) نجاح مصر فى إقناع إسرائيل بالموافقة على القرار الذى تبنته مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وبإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط مما يسهم فى عملية ترجمة هذا القرار لواقع فعلى وهو الذى يعنى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط الأمر الذى يحمل فى طياته التزامًا نافذًا من جميع دول المنطقة بأهداف المنطقة منزوعة السلاح النووى.

(جـ) حاجة مصر الملحة للاستثمار فى الطاقة النووية لمواجهة احتياجاتها من الطاقة الكهربية فى نهاية هذا القرن[١٨].

٢ ـ محاولات إحياء المشروع النووى فى الثمانينيات:

ومن هنا نشطت مصر على المستوى الثانى لإعادة إحياء المشروع النووى، وقامت بالفعل بتخصيص موقع الضبعة (بعد دراسة ١١ موقعًا مرشحًا) لإنشاء ٨ محطات نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وتم إجراء دراسات تفصيلية أسندت لشركة فرنسية متخصصة تتعلق بالجوانب الچيولوچية والسكانية.. إلخ وانتهى الأمر إلى تأهيل الموقع لإنشاء محطات نووية، حيث إنه يفى بشروط الأمان وفقًا لشروط الوكالة الدولية للطاقة. وفى عام ١٩٨٣م تم طرح مناقصة دولية لإنشاء المحطة النووية الأولى لتوليد الكهرباء بقدرة ألف ميجاوات وتم بحث العطاءات المقدمة من شركات أمريكية وإيطالية وفرنسية وألمانية طوال عامى ٨٤ ـ ١٩٨٥م، وخلال تلك الفترة تعرضت مصر لضغوط أمريكية لصرفها عن المشروع، حيث أصدر بنك التصدير والاستيراد الأمريكى

بيانًا أوصى فيه الدول بعدم تمويل المشروع بحجة أن مصر دولة ضعيفة اقتصاديّا، كذلك لم يساند صندوق النقد الدولى هذا التمويل، إلا أنه قبل إسبوعين من موعد إعلان نتيجة المناقصة وقع حادث تشير نوبيل فى أوكرانيا فى إبريل ١٩٨٦م، ومن ثم كانت المرة الثالثة التى يتوقف فيها المشروع النووى المصرى[١٩].

ولكن هذه المرة لم يتوقف المشروع لأسباب تتعلق بإجراءات الأمان والتفتيش (حيث إن مصر كانت قد وقعت عام ١٩٨٦م مع الوكالة الدولية اتفاقية تقبل بمقتضاها إجراءات الأمان الدولية). ولكن توقف المشروع بسبب ضغوط أخرى استغلت هذه المرة مشكلة التمويل أحيانًا ومشكلة الأمان أحيانًا أخرى لتجهض المحاولة المصرية للاستخدامات السلمية، وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى جزء من التقرير المهم الذى أصدره مجلس الشورى ١٩٨٧م حول البرنامج النووى المصرى، وهو الجزء المتعلق بأسباب تعثر خطى البرنامج، حيث نفى التقرير أن يكون السبب هو السبب الاقتصادى ولفت النظر إلى قوى خارجية محددة تمنع مصر من الوصول إلى التكنولوچيا النووية حتى لا تصبح قوة قادرة فى المنطقة. ويتساءل التقرير «هل ثمة تفسير لهذا الإصرار على وضع العراقيل أمام توفير المعونات المادية والفنية والعينية فى هذا المجال، إلا أن يكون ذلك وفقًا لمخطط خارجى يستهدفنا بالذات فى الوقت الذى تتاح فيه المساعدات بطرق غريبة لمن لم يتعهد دوليّا بعدم انتشار الأسلحة النووية؟»، ويشير التقرير أيضًا إلى أن هذه القوى تحاول عرقلة هذه البرامج لدرجة قصف المنشآت أمام أعين العالم، ويقصد هنا القصف الإسرائيلى للمفاعل العراقى فى يونيو ١٩٨١م. وهو ما يشير إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تترك أية دولة عربية وفى مقدمتها مصر تستحوذ على قدرة نووية حتى ولو للاستخدامات السلمية[٢٠].

وإذا كان قرار التجميد للمشروع النووى المصرى (أواخر ١٩٨٦م) قد جاء مبررًا بشكل رسمى من جانب الحكومة بأمرين أساسيين: التكلفة الاقتصادية وحادث تشير نوبيل، فإن كثيرًا من الأوساط العلمية والسياسية جادلت بشأن هذين الأمرين، فاعتبرت أنه من ناحية هناك مبالغة فى المخاوف الأمنية المثارة على ضوء حادث تشير نوبيل، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان بالفعل من الصعب التقليل من شأن مشكلة التمويل، إلا أنه ينبغى اعتبارأن امتلاك قدرة نووية هى مسألة إستراتچية لا ينبغى أن

تخضع لحسابات التكلفة نفسها والعائد الذى يمكن أن يحكم مجالات أخرى وأن هذه التكلفة ينبغى مواجهتها بالموارد الذاتية وهنا يمكن أن تثور معضلة الخبز والحرية، ومن ثم يمكن القول إن قرار تجميد المشروع المصرى النووى إنما يأتى للمرة الثالثة نتيجة عدم وجود إستراتيچية ثابتة فى هذا المجال تؤمن من خلالها القيادة المصرية بإمكانات مواجهة القيود المختلفة. ويعتبر البعض ـ وتتفق الدراسة معهم ـ أن القيود الحقيقية على البرنامج المصرى هى ليست تمويلية أو قيود تتعلق بالأمان، ولكنها قيود نابعة من ضعوط خارجية غربية وبصفة خاصة أمريكية ـ إسرائيلية، فسياسة الولايات المتحدة فى مجال منع الانتشار هى كما يسميها البعض سياسة الانتشار المميز أو المختار، التى تقوم على ازدواجية فى المعايير تضمن من خلالها تفوقًا وتفردًا نوويّا إسرائيليّا فى المنطقة، ومن ثم تعمل على تكريس جميع أدوات الضغط السياسى والاقتصادى (والعسكرى إن لزم الأمر) من أجل ضمان هذا التفوق والتفرد الإسرائيلى. أما إسرائيل فلا يمكن أن نستبعد الرسالة الضمنية التى أرادت توجيهها لمصر بضربها المفاعل النووى العراقى، وذلك بعد أقل من أربعة أشهر على تصديقها على معاهدة منع الانتشار وفى غمار عملية عقد اتفاقيات للتعاون الدول مع فرنسا والولايات المتحدة. . إلخ فأرادت بذلك أن تؤكد وضع الاحتكار النووى فى منطقة الشرق الأوسط وتعمل على تعطيل البرنامج النووى المصرى[٢١].

وعلى أية حال وأيّا كانت التفسيرات للقرار المصرى بتجميد المشروع النووى، فإنه يبقى أن عدم وجود إرادة مصرية ثابتة والتزام إستراتيچى واضح تجاه الخيار النووى جعل مصر غير قادرة على توفير القاعدة الاقتصادية العلمية والتكنولوچية والصناعية والعسكرية اللازمة لتطوير القدرات النووية ولمواجهة التهديدات الخارجية على نحو يساعد على التخلص من آثار الضغوط الخارجية، والواقع ـ وكما أشار البعض ـ فإن هناك معضلة خطأ استمرار التوجه نحو الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من أجل دعم البرنامج النووى المصرى حتى فى أشد لحظات الصدام مع تلك الدول (فى الستينيات على سبيل المثال) وهو ما مكن هذه الدول باستمرار من إجهاض البرنامج النووى المصرى.

خامسًا: عقد التسعينيات: أولوية الدبلوماسية لمواجهة الخطر النووى الإسرائيلى.

١ـ أولية الدبلوماسية :

شهدت مرحلة التسعينيات وبدايات الألفية الثانية تركيزًا كبيرًا من قبل مصر على الأداة الدبلوماسية، بحيث كان هناك تكثيف واضح للنشاط الدبلوماسى المصرى على مختلف الأصعدة من أجل الضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة منع الانتشار، ومحاولة الوصول إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، دون أن تكون هناك أية محاولات جادة لإعادة إحياء المشروع النووى المصرى، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدة محطات أساسية على النحو التالى :

١ ـ مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل :

جاءت هذه المبادرة من جانب الرئيس مبارك لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فى ١٨/ ٤/ ١٩٩٠م، وقد تضمنت المبادئ التالية :

(أ) ضرورة تحريم أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو كيماوية أو بيولوچية فى منطقة الشرق الأوسط .

(ب) تقوم جميع الدول بدون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن .

(جـ) ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم .

وقد استمر العمل على دعم مبادرة الرئيس مبارك بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل فى إطار الأمم المتحدة من خلال قرارين تطرحهما الجمعية العامة سنويّا : الأول : خاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط .

والثانى : يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار وكذلك فى إطار جامعة الدول العربية من خلال اللجنة الفنية المعنية بصياغة مشروع لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط والتى تم تشكيلها

عام ١٩٩٤م بناء على قرار مجلس الجامعة العربية وتجتمع مرتين سنويّا بمقر الجامعة. كما تشارك مصر باستمرار فى أعمال لجنة متابعة النشاط النووى الإسرائيلى المخالف لمعاهدة منع الانتشار والتى تم إنشاؤها عام ١٩٩٦م بناء على قرار من مجلس الجامعة العربية وتجتمع مرتين سنويّا[٢٢].

٢ ـ مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة منع الانتشار مايو ١٩٩٥م:

وفقًا لما نصت عليه معاهدة منع الانتشار فى مادة ٨ فقرة ٣، فإنه يتم عقد مؤتمر للمراجعة لاستعراض سيرها وتحقيقها لأهدافها، وذلك كل خمس سنوات. كذلك فإنه وفقًا للمادة ١ فقرة ٢ فإنه يتم عقد مؤتمر للبحث فى استمرار نفاذ المعاهدة يعقد بعد مرور ٢٥ عامًا على دخولها حيز التنفيذ.

ومن ثم، فقد تحدد موعد هذا المؤتمر فى مايو ١٩٩٥م، وكان قد سبقه عقد عدة مؤتمرات للمراجعة ٧٥، ٨٠، ٨٥، ٩٠، ولم ينجح منها سوى مؤتمر واحد وهو مؤتمر ١٩٨٥م فى إصدار وثيقة نهائية تعبر عن آراء الدول الأعضاء فى المعاهدة، وكان ذلك يعود لجهود مصر التى رأست هذا المؤتمر، وعبر هذه المؤتمرات المختلفة فإن مصر بلورت موقفها من قضية المراجعة فى النقاط التالية:

ـ المطالبة بتوفير ضمانات أمن سلبية وإيجابية كافية وغير مشروطة؛ لأنه لا سبيل لضمان أمن الدول غير النووية ومن بينها مصر ضد استخدام السلاح النووى والتهديد باستخدامه سوى تلك الضمانات.

ـ تحقيق عالمية المعاهدة وتنظر مصر فى ذلك لانضمام إسرائيل كخطوة رئيسية لتحقيق هذا الهدف، كما تتمسك مصر فى الإطار نفسه بمبادرة مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ـ ضرورة توصل الدول النووية إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية[٢٣].

وجدير بالذكر أنه قد تم بالفعل التوصل لهذه الاتفاقية وقامت مصر بالتوقيع عليها عام ١٩٩٦م[٢٤].

ـ إجراء مزيد من التخفيضات للمخزون من الأسلحة النووية لدى الدول النووية الخمس الأعضاء فى المعاهدة، وأن يتم هذا التخفيض تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصولاً لنزع السلاح العام والكامل وخاصة السلاح النووى.

ـ ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء فى المعاهدة بعدم تقديم أية مساعدات فى المجال النووى، إلا للدول الأعضاء فى تلك المعاهدة والتى وقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ أهمية تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هذا الهدف.

ـ ضرورة إصلاح العيوب التى ولدتها المعاهدة فى المسئوليات والحقوق بين الأطراف، وبالتالى تطالب الدول النووية ببذل مزيد من الجهد لنزع السلام النووى وإبرام الاتفاقات الجديدة بهذا الشأن فى إطار زمنى محدد.

ـ ضرورة دعم التعاون بين الدول النووية والدول اللانووية فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحقيقًا للمادة الرابعة من المعاهدة التى لم تستفد منها الدول اللانووية، حيث استطاعت بعض الدول غير الأطراف الحصول على التكنولوچيا النووية وبالتالى طالبت مصر بضرورة إنشاء سجل أو نظام متابعة لعمل تقارير دورية يكون تابعًا للأمم المتحدة، وذلك لمتابعة أنشطة الدول فى مجال التسلح النووى[٢٥].

وقد استمرت تلك الرؤية المصرية لقضية المراجعة على مدى مؤتمرات المراجعة التالية أيضًا، وفى ضوء ذلك تبلور أيضًا موقف مصر من تمديد سريان العمل بالمعاهدة، والذى لم يخرج على التصور السابق الإشارة إليه.

وقد كان هناك ثلاثة احتمالات للقرار الذى يمكن أن يسفر عنه المؤتمر:

١ ـ إما أن يتم مد العمل بالمعاهدة إلى أجل مطلق أى إلى الأبد.

٢ ـ أو أن يتم مد العمل بالمعاهدة فترة واحدة محددة.

٣ ـ أو أن يتم مد العمل بالمعاهدة عددًا محددًا من الفترات.

وقد أعلنت مصر أكثر من مرة فى الفترة السابقة على المؤتمر أن موقفها النهائى من قضية تمديد سريان العمل بالمعاهدة سيتحدد بشكل نهائى وفقًا لما تتخذه إسرائيل فى هذا الشأن. وبناء على ذلك ونظرًا لعدم تغير موقف إسرائيل الرافض الانضمام للمعاهدة عارضت مصر التمديد الأبدى للمعاهدة بوضعها الذى هى عليه، فالمعاهدة ـ وفقًا لمصر ـ لم تكن غاية فى ذاتها فقط دون اتخاذ إجراءات دولية وإقليمية أخرى تحافظ على

حقوق الدول التى تخلت عن الخيار النووى العسكرى. فالتصور المصرى للمعاهدة يتمثل فى أن أطراف المعاهدة اتفقوا على أنه نظام ينتهى إلى نزع السلاح النووى العالمى ويوفر مزيداً من الأمن لجميع الأطراف على المستويين الإقليمى والدولى، كما أنه نظام يمكن أطرافه من الاستفادة السلمية من التكنولوچيا النووية لجميع الأطراف.

ومن ثم وحيث إن هذه الأهداف لم تتحقق، فقد أعلنت مصر رفضها التمديد اللانهائى للمعاهدة وأثارت بقوة موضوع انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، لأنه إذا كانت دول المنطقة تريد إنهاء الصراع القائم وإقامة نظام إقليمى جديد فلا بد من مناقشة قضايا الأمن ونزع السلاح وضبطه لكى يصبح السلام شاملا كل القضايا: السياسية والاقتصادية والأمنية. ولا يمكن الحديث عن استقرار السلام فى المنطقة بينما يبقى سباق التسلح قائماً. وقد استندت مصر فى دعوتها أثناء المؤتمر إلى رصيد ضخم من الجهود الدبلوماسية والقرارات التى تدعو جميع دول المنطقة للالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية(٢٦).

ولكن رغم هذه الجهود الدبلوماسية المصرية وكذلك العربية إلا أنها جميعًا لم تنجح فى النهاية، وتم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون أن تنضم إسرائيل، وبالتالى فإن هذا التمديد اللانهائى والذى تم بتدخل أمريكى مباشر إنما أطلق يد إسرائيل فى تطوير قدرتها النووية دون تحمل أى مسئولية أمام أى قانون أو هيئة دولية فى حين غل أيدى الآخرين الذين تقيدوا بالتزامات تفرضها عليهم تلك المعاهدة فى مجال امتلاك القدرات النووية(٢٧).

وقد أثار تصاعد الخلاف المصرى (العربى) الإسرائيلى حول الموقف من تمديد معاهدة حظر الانتشار النووى إحدى أهم القضايا وثيقة الصلة بمستقبل عملية السلام فى الشرق الأوسط والتى بدأت منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وقد اعتبر الكثيرون أن هذه العملية إن لم تؤد إلى توفير الأمن المتبادل فإنه لن تتوافر لها فرص النجاح، فهذه العملية ينبغى أن تقوم على إجراءات والتزامات وضمانات متبادلة، لا أن تقوم على ضمان من طرف واحد فقط، فذلك لا يمكن أن يسهم فى دعم فرص التوصل إلى سلام حقيقى قابل للاستمرار، ومن ثم فإن تمسك إسرائيل بالاحتفاظ بقدرتها النووية كرادع

فعال يحول دون تعرضها لتهديد عربى عندما تتخلى عن الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة هى مقولة لا تنسجم ولا تتفق والسلام الذى كانت المنطقة تسعى لتحقيقه فى التسعينيات.

وفى الواقع، فإن الولايات المتحدة قد تبنت هذه المقولة منذ بدأ البحث عن حل سلمى للصراع العربى الإسرائيلى بدعوى أن ضمان التفوق العسكرى لإسرائيل يشجعها على الدخول فى عملية سلام وإبداء مرونة بشأن الأراضى المحتلة ١٩٦٧م. ولكن التجربة أثبتت أن هذا التفوق قد دفع إسرائيل دائمًا لمزيد من التشدد، وأدى فى النهاية إلى وضع مأساوى على المسار الإسرائيلى ـ الفلسطينى، ووضع من الركود أو الجمود على المسار الإسرائيلى ـ السورى وهما المساران الرئيسيان لمستقبل عملية السلام.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمر تمسك إسرائيل والولايات المتحدة بتلك المقولة فى تبرير عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووى على أساس أنه لاضمان للسلام بدون تفوق نوعى لإسرائيل يحقق لها امتلاك عنصر الردع بالقوة النووية عندما تنسحب من الأراضى العربية التى تحتلها. والواقع فإن هذه المقولة إنما تعنى نسف عملية السلام من أساسها وهو ما حدث بالفعل[٢٨]. فلم تتوان إسرائيل عن تطوير قدراتها النووية خلال تلك الفترة (التسعينيات) ورفضت الحديث عن المسألة النووية فى مفاوضات السلام بأية صورة[٢٩]. أما فيما يتعلق بمباحثات السيطرة على التسلح والأمن الإقليمى والتى عقدت فى الشرق الأوسط فى إطار عملية مدريد بهدف مواجهة العديد من القضايا الأمنية، فإن أجندتها تركزت بصفة شبه كلية ـ وفقًا للسفير نبيل فهمى ـ على مناقشة إجراءات بناء الثقة ولم تتطرق تلك المحادثات لمواجهة قضايا السيطرة على التسلح المتعلقة بأى من الأسلحة التقليدية أو النووية. ومن ثم فإن القول بأن عملية السيطرة على التسلح والأمن الإقليمى قد تعثرت بسبب عدم الاتفاق على القضية النووية هو قول ليس دقيقًا ولكن بدلاً من ذلك فإن رفض إسرائيل أن تناقش أى شكل من أشكال الحد من التسلح خلال تلك المحادثات قبل تحقيق السلام مع كل جيرانها هو الذى أدى لذلك التعثر وهو الموقف الذى أدى فى النهاية إلى تعليق المحادثات، حيث استمرت إسرائيل على مواقفها من أن يتم حل الصراع أولاً ثم يأتى الحديث بعد ذلك عن نزع السلاح[٣٠].

وهو أمر أيضًا ليس بالمؤكد نظراً لبقاء المقولة القديمة الإسرائيلية الأمريكية من أن احتفاظ إسرائيل برادع نوى سيضمن أمن إسرائيل بعد تحقق السلام.

وهكذا ظلت الدائرة مفرغة كما هو واضح وظل التعنت الإسرائيلى والتمسك بالخيار النووى وعدم الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى رغم كل الجهد الدبلوماسى المصرى والعربى المبذول، وهو ما دعا مصر منذ ذلك الحين (منذ التسعينيات) إلى الإفصاح بشكل علنى وصريح عن ضرورة انضمام إسرائيل للمعاهدة، بعد أن كانت تتحدث من قبل بشكل متوار عن عالمية المعاهدة وضرورة ضم جميع الأطراف إليها، حيث إن مصر قد رأت أنه إذا كانت دول المنطقة تريد إنهاء الصراع وإقامة نظام إقليمى جديد بالفعل فلا بد من مناقشة قضايا الأمن ونزع السلام وضبطه لكى يصبح السلام شاملاً كل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، واعتبرت أن استقرار السلام لن يتحقق طالما بقى سباق التسلح قائمًا.

وجدير بالذكر أنه قد أثيرت فى منتصف التسعينيات وعلى أثر التعنت الإسرائيلى الواضح قضية الانسحاب من المعاهدة على المستوى غير الرسمى، إلا أن مصر آثرت عدم الانسحاب وذلك لعدة أسباب أهمها:

١ ـ أن الانسحاب يعنى خروج مصر من مظلة المعاهدة كدولة غير نووية من مواجهة إسرائيل النووية، وذلك دون أى فرصة متاحة لمصر للوصول إلى أسلحة نووية تحقق التوازن بين الدولتين.

٢ ـ لا يعطى الانسحاب لمصر أى فرصة لتغيير الوضع القائم، ورأت أن العمل على انضمام الدول التى لم تنضم للمعاهدة هو الأنسب من الخروج منها.

٣ ـ أن الانسحاب سيحرم مصر من إمكانية الاستفاده من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. والمنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المعاهدة.

٤ ـ أن مصر لن تستفيد من إعلان انسحابها الفردى وفى الوقت نفسه فليس من المتصور أن يؤثر على مجريات الأمور، ومن ثم فإنه سيؤدى إلى عزل مصر والإضرار بمصالحها دون تحقيق أية فائدة أخرى.

٥ ـ الانسحاب يفقد مصر مصداقيتها فى مطالبة إسرائيل بالانضمام للمعاهدة وسيضعف من قدراتها على الضغط على إسرائيل[٣١].

٣ ـ موقف مصر من معاهدة حظر الأسلحة الكيمائية:

فى ضوء ما وصلت إليه الدبلوماسية المصرية من طريق مسدود على صعيد محاولاتها دفع إسرائيل للتخلى عن رفضها الانضمام لمعاهدة منع الانتشار، وعلى أثر تعثر المفاوضات المصرية مع الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على توقيع اتفاقية حظر الانتشار مقابل توقيع الدول العربية على معاهدة الأسلحة الكيمائية، جاء قرار مصر والدول العربية معها بعدم الاشتراك فى مؤتمر باريس، فمصر التى كانت دائماً سباقة فى المبادرات للحد من التسلح وجدت أنه من غير المعقول أن يتم تجريدها والدول العربية من الأسلحة الكيمائية فى حين تحتفظ إسرائيل بأسلحة نووية أشد دماراً برفضها الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار[٣٢].

فعلى الرغم من أن مصر قد شاركت بإيجابية خلال مراحل المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى نص واضح للمعاهدة يهدف للقضاء التام على إحدى فئات أسلحة الدمار الشامل وعلى الرغم من أنها أعلنت أنها تؤمن بأن الأسلحة الكيمائية فى شتى صورها تعد من أبشع أدوات الحرب فى ضوء قدرتها وامتداد آثارها بدون تمييز الأمر الذى يفرض على الجميع السعى الحثيث من أجل التخلص النهائى من كل أشكال هذا السلاح وغيره من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنها أوضحت بشكل تام أنها على استعداد للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية بقدر تعاون إسرائيل مع معاهدة منع الانتشار النووى وإخضاع جميع منشآتها وبرامجها النووية لنظام ضمان الوكالة، وأكدت أن تحرك المجتمع الدولى للضغط على الدول العربية لا بد أن يصاحبه تحرك مماثل ومقابل للضغط على إسرائيل حتى تنضم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومن ثم تبلور موقف مصر الذى أعلنته عند فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكميائية عام ١٩٩٣م فى الآتى:

ـ تجنب الأسلوب الانتقائى فى التعامل مع أسلحة الدمار الشامل.

ـ ضرورة الربط بين توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية وبين إزالة السلاح النووى من منطقة الشرق الأوسط والسعى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وفى هذا الإطار أكد الرئيس مبارك أثناء مؤتمر صحفى مشترك عقده مع الرئيس السورى فى ١٢/ ١/ ١٩٩٣م «أننا عندما نوقع على حظر الأسلحة الكيماوية دون النووية فإننا لا نستطيع أن نواجه شعوبنا» وألقى السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر آنذاك بيانًا عام ١٩٩٣م أمام مؤتمر نزع السلاح بجنيف أكد فيه أن «موقف مصر ثابت من اتفاقية نزع السلاح الكيمائى والتى رفضت التوقيع عليها؛ لأنه من غير المقبول أن تظل دولة تتمتع بقدرات الأسلحة التدميرية بما فيها النووية بينما تطالب الدول الأخرى فى المنطقة بالتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيماوية».

وهكذا، فإن مصر ربطت بشكل واضح وجلى توقيعها على معاهدة حظر الأسلحة الكيمائية بتوقيع إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إلا أن إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك رفض مبدأ التوقيع على معاهدة منع الانتشار. وقد دخلت المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة الكيمائية حيز التنفيذ حين صدقت عليها ٧٥ دولة من إجمالى ١٦٤ وقعت عليها، وتحظر هذه المعاهدة استخدام أو تطوير أو إنتاج أو تخزين أو نقل الأسلحة الكيمائية التى تمتلكها الدول الموقعة عليها فى غضون ١٠ سنوات أى حتى عام ٢٠٠٧م، وإلى الآن لم توقع أو تصدق عليها مصر للأسباب السابق توضيحها[٣٣].

وجدير بالذكر أيضًا أن مصر قد اكتفت بتوقيع اتفاقية الأسلحة البيولوچية ولم تصدق عليها[٣٤].

ومن ثم يمكن القول إن مصر قد أدركت ولو مؤخرًا أهمية امتلاك سلاح فوق تقليدى (كيمائى وبيولوچى) فى مواجهة القوة النووية الإسرائيلية.

٢ ـ التطور على صعيد البرنامج النووى المصرى فى التسعينيات:

طوال التسعينيات لم يكن هناك أى إنجاز حقيقى على صعيد البرنامج النووى المصرى سوى قيام مصر فى سبتمبر ١٩٩٢م بتوقيع عقد مفاعل بحثى مع الأرچنتين بقدرة ٢٢ ميجاوات وبمبلغ قدره ٣٥٠ مليون جنيه مصرى، وتم افتتاحه فى عام ١٩٩٨م وهو يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة[٣٥].

إضافة إلى ذلك قامت هيئة المحطات النووية لبعض الدراسات من أجل توفير المعلومات الدقيقة والبدائل المختلفة لاستئناف البرنامج النووى المصرى وإمكانية تنفيده بأعلى درجة من الأمان[٣٦].

سادسًا: البرنامج النووى المصرى فى الألفية الثانية هل من أمل لإحيائه؟

استمرت الجهود الدبلوماسية منذ بداية الألفية الثانية للضغط على إسرائيل من أجل الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى، ومن ثم فإنه عندما عقد مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠م، واستمراراً لمواقفها خلال مؤتمرات المراجعة السابقة، ركزت مصر اهتمامها على إسرائيل وأكدت أن معاهدة منع الانتشار لا يمكن أن يكون لها أى مصداقية بالنسبة لدول المنطقة طالما استمرت هناك دولة معفاة ومستثناة من تدابيرها، وإسرائيل باعتبارها دولة غير موقعة فإنها ليس عليها الالتزام بفتح منشآتها للتفتيش الدولى فى إطار أنظمة الوكالة الدولية للطاقة وهذا يمنع الخبراء الدوليين من توضيح مدى وتأثير البحث النووى الإسرائيلى وقدراتها الدفاعية[٣٧].

وفى أكتوبر ٢٠٠٢م، تقدم وفد مصر الدائم فى الأمم المتحدة بثلاثة مشاريع قرارات إلى «لجنة الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح وعلاقتها بالأمن والسلام الدوليين» دعت خلالها لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط مع الأخذ فى الاعتبار عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى جانب المطالبة بوقف سباق التسلح فى الفضاء الخارجى وهذه المشاريع هى كالآتى:

أ ـ مشروع القرار الأول ويأتى فى إطار دعوة الرئيس مبارك لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط ومطالبة الدول المعنية بالمنطقة باتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا الاقتراح ووضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية الطاقة الذرية.

ب ـ مشروع القرار الثانى: يطالب بسرعة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ذلك لأنها الدولة الوحيدة بالمنطقة التى لم تنضم إلى الآن للمعاهدة كما يدعو المشروع السكرتير العام للأمم المتحدة إلى رفع تقرير الجمعية العامة حول تنفيذ هذا القرار.

جـ ـ مشروع القرار الثالث: يطالب بوقف التسلح فى الفضاء الخارجى. واستمرت الجهود المصرية الدبلوماسية بصورة قوية ولم تترك مصر فرصة إلا وعرضت وجهة نظر مصر بشأن ضرورة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وتجريد إسرائيل من أسلحتها النووية. فعلى سبيل المثال، ففى ٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م تحدث أحمد ماهر وزير الخارجية آنذاك إلى صحيفة لوفيجارو الفرنسية وأكد فى حواره ضرورة تجريد إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل وأن يتم نزع أسلحة إسرائيل استناداً إلى قرار بمجلس الأمن رقم ٦٧٨ والذى ينص على «أن نزع أسلحة العراق يعد خطوة أولى نحو إخلاء الشرق الأوسط من هذا النوع من الأسلحة».

وفى ١٠/ ٤/ ٢٠٠٤م أعلن المجلس المصرى للشئون الخارجية أنه قد بدأ إعداد حملة موسعة لحشد الرأى العام العالمى والمحلى قبل اجتماع أطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى العام التالى، وذلك لتفعيل شروط إخلاء منطقة الشرق. الأوسط من أسلحة الدمار الشامل(٣٨).

وتوالت الجهود المصرية وكذلك العربية فى هذا الصدد وكانت آخرها تلك المحاولة التى قامت بها مصر والدول العربية (١٥ دولة) وبدعم إيرانى فى ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٦م لتقديم مشروع للوكالة الدولية للطاقة حول قدرات إسرائيل النووية يقضى بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من أجل تحقيق عالمية هذه المعاهدة فى الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولكن فشل العرب فى إدراج المشروع للتصويت وأرجئ إلى أجل غير مسمى.

وفى ضوء هذه الحملة الدبلوماسية المصرية على جميع الأصعدة والمستويات جوبهت مصر بحملة عدائية دعائية مضادة، عامى ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥م، ففى عام ٢٠٠٤م اتهمت صحيفة واشنطن بوست القاهرة على لسان المخابرات الأمريكية بأنها تمتلك برنامجًا نوويّا سريّا، وأن علماء مصر يعملون على إقامة برنامج نووى يستهدف إنتاج أسلحة نووية(٣٩).

كذلك نشرت صحيفة ليبراسيون الفرنسية فى نوفمبر ٢٠٠٤م أنباء عن أن ليبيا كانت تعمل لحسابها الخاص ولحساب المصريين عندما طورت برنامجًا نوويّا سريّا تخلت عنه عام ٢٠٠٣م، ونقلت عن دبلوماسيين غربيين لم تحددهم اتهامات للمدير العام للوكالة

الدولية للطاقة محمد البرادعى باستغلال موقعه كمصرى لوضع حد لتدخل فعلى للوكالة فى الملف النووى المصرى.

وكذلك ثارت شائعات نقلت عن دبلوماسيين غربيين بشأن امتلاك مصر برنامجًا نوويّا سريّا وأنه تم العثور على آثار لمادة البلوتونيوم تحديدًا قرب مفاعل مصرى.

والغريب أن تأتى هذه التصريحات بعد شهر واحد من عملية التفتيش الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة فى مصر (أكتوبر ٢٠٠٤م) والتى جاءت لتؤكد أن المنشآت المصرية تعمل فى مجال الأبحاث النووية المدنية، وأنها تستجيب للمعايير التى تنص عليها مشاريع التعاون التقنى مع الوكالة الدولية للطاقة[٤٠]. ومن ثم فقد نفت مصر تمامًا صحة تلك الشائعات وأعلنت أنها ملتزمة بتوقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتى لا تتيح لها إجراء أى تجارب نووية فى المجال العسكرى[٤١].

والواقع، فإن الهدف من هذه الحملة ضد مصر كان يتمثل فى محاولة إضعاف الجهد الدبلوماسى المصرى المتواصل ضد إسرائيل، ودفعها فى اتجاه محاولة الدفاع عن نفسها بدلاً من مهاجمة إسرائيل وتحديدًا فقد أرادت تلك الحملة تمييع المطلب المصرى والعربى المقدم لاجتماع الوكالة الدولية للطاقة فى ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤م والداعى إلى تفريغ منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والضغط على إسرائيل لتدمير أسلحتها النووية. كما أرادت إضعاف الضغط المصرى عليها قبل انعقاد مؤتمر المراجعة فى ٢٠٠٥م.

إضافة إلى ذلك فقد اعتبر البعض أن هذه الحملة الغربية ـ الإسرائيلية قد سعت إلى تبرير رفض التمديد لرئيس الوكالة الدولية للطاقة محمد البرادعى المصرى الجنسية، وإعطاء إسرائيل مبرر رفض التخلى عن أسلحتها النووية فى ظل احتمالات امتلاك إيران (وربما مصر كما أشاعوا) لسلاح نووى[٤٢].

ولم تكن تهدأ تلك الحملة الموجهة إلى مصر حتى عادت لتنشط من جديد وبقوة فى بداية ٢٠٠٥م، وعلى لسان المصادر الدبلوماسية المجهولة نفسها، حيث أشيع أن مصر نفذت برنامجًا نوويّا سريّا، وشنت صحف إسرائيلية وأمريكية وبريطانية ووكالة أسوشيتد برس الأمريكية يوم ٥ يناير ٢٠٠٥م حملة ضد ما أسمته برنامجًا نوويّا سريّا

لمصر ملخصه أن علماء مصريين قاموا خلال العام الماضى بصناعة كمية صغيرة من مركبات اليورانيوم التى يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة نووية. وذكر دبلوماسى أمريكى أن معظم الأنشطة النووية تمت فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، وأن الوكالة الدولية للطاقة حصلت على أدلة تفيد قيام مصر ببرنامج نووى انتهى فى أوائل ٢٠٠٤ م. وقالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن عدة كيلوجرامات من عنصر اليورانيوم وترافلورايد اليورانيوم الذى ينتج عنه غاز هكسافلورايد اليورانيوم من بين المنتجات التى تقوم مصر بتصنيعها بينما ذكرت صحيفة يو إس إيه توداى الأمريكية الصادرة ٤/ ١/ ٢٠٠٥م أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجدت أدلة على قيام مصر بتجارب نووية سرية يمكن أن تشكل برنامج أسلحة نووية وقالت إن الوكالة بحثت فى أدلة مفادها قيام مصر ببعض الأنشطة ذات الطابع النووى فى العام الماضى(٤٣).

وقد تعرضت مصر لضغوط من جانب الدول الغربية التى طالبتها بتوقيع بروتوكول التفتيش النووى الإضافى(٤٤).

وقد نفت مصر تلك الاتهامات على لسان مسئوليها، فقد نفى د. نظيف الأمر، وقال «إن مصر لديها برنامج سلمى للطاقة النووية موجه بشكل أساسى إلى توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه فى إطار هيئة مصرية للطاقة النووية، وأوضح أن مصر ويبلغ تعداد سكانها ٧٠ مليونًا لها الحق فى بناء محطات نووية باعتبارها بديلا يمكن اللجوء إليه إذا ثبتت جدواه الاقتصادية وحاجة المحطات إليه».

وقال مجدى راضى المتحدث باسم الحكومة المصرية: إن مصر لا تسعى لحيازة برنامج نووى لأغراض عسكرية وقال «إن مصر نفت ذلك منذ بضعة أشهر وتنفيه مجدداً وأضاف أنه لا يوجد سرية حول برنامجنا النووى وليس هناك ما لا تعرفه الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطتنا».

كذلك نفى الدكتور على إسلام رئيس هيئة الطاقة الذرية المصرية هذه الاتهامات قائلاً إن الهيئة تقوم بإجراء أبحاث تهدف إلى تنمية القدرات العلمية وخدمة المجتمع فى مختلف مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية منذ أكثر من أربعين عامًا، وإنها لا تقوم بأى نشاط نووى محظور، وتتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى إطار تبادل الثقة وتأكيد الشفافية(٤٥).

أما فيما يتعلق بمطالبة الدول الغربية مصر بالتوقيع على البروتوكول الإضافى فقد أعربت مصر عن انزعاجها الشديد من هذه المطالبة فى الوقت الذى لا تخضع فيه إسرائيل لنظام الضمانات الذى تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى منطقة الشرق الأوسط. وقال السفير رمزى عز الدين مندوب مصر لدى الوكالة فى رده على هذه المطالبة فى كلمة ألقاها أمام مجلس محافظى الوكالة بأنه يتعين التركيز على إسرائيل الرافضة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووى وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية بدلا من مطالبة مصر بالتوقيع على بروتوكول التفتيش الإضافى(٤٦).

وواقع الأمر فإنه مع قيام الوكالة الدولية للطاقة للتحقق حول مدى طبيعة البرنامج المصرى فى ضوء ما أثير بشأن أنشطة مصر النووية، فقد تبين وجود بعض حالات الإخفاق المتكرر من جانب مصر وفقًا لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها فى إبلاغها بالمواد والمرافق النووية فى التوقيت المناسب، مما أثار قلق الوكالة. غير أن مصر أوضحت أن إخفاقها فى الإبلاغ إنما يعود إلى انعدام الوضوح بشأن التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها، لاسيما فيما يتعلق بالكميات الصغيرة من المواد النووية المستخدمة فى أنشطة البحوث التطويرية، وإشارت مصر فى هذا الصدد إلى أنها ستبلغ مستقبلاً عن تلك المواد والأنشطة أيّا كانت طبيعتها. وفى محاولة لتعزيز الثقة مع الوكالة وتلافى تبعات هذا الإغفال قدمت مصر معلومات تصميمية جديدة تخص المحطة التجريبية للتعدين الرطب ومرفق إنتاج النظائر المشعة فضلاً عن موافقتها على إعادة تصنيف مختبر بحوث الوقود النووى بأنشاص فى عداد المرافق التى تعهدت مصر بتقديم معلومات تصميمية بشأنه. وقد رحبت الوكالة بتعاون مصر فى البحث عن الوثائق ذات الصلة والسماح بمعاينتها مطالبة مصر بالاستمرار فى تقديم مثل هذا التعاون(٤٧).

والغريب أن هذه الأقاويل والمزاعم المختلفة الموجهة ضد مصر كانت تأتى فى وقت تسعى فيه الحكومة المصرية لتحويل موقع مشروع المحطات النووية بالضبعة لمنتجع سياحى وهدم البرنامج النووى السلمى المصرى كليّا، حيث قام وزير السياحة المصرى أحمد المغربى بصحبة وفد من المستثمرين الأجانب إلى موقع المفاعل النووى المصرى فى منطقة الضبعة مما أثار الأنباء عن نية الحكومة فى إقامة منتجع سياحى على أرض

الموقع وقد جوبهت تلك الزيارة برفض واسع من جانب علماء الذرة المصريين، وكتاب وسياسيين ومثقفين الذين نددوا بتلك الزيارة وأعربوا عن انزعاجهم الشديد ورفضهم لتوجهات الحكومة المصرية ووصفوها بأنها غير مبررة وغير منطقية وقال مدير مشروع المحطة النووية بالضبعة د. منير مجاهد: إن التخطيط للاستيلاء على موقع المحطة يعتبر مؤامرة على مستقبل الأجيال المقبلة، حيث إن إنشاء هذا المفاعل سيؤدى إلى إحداث انقلاب فى وضع الصناعة المصرية، ويوفر لمصر مصدراً دائمًا للاعتماد على الطاقة، واتهم الولايات المتحدة وإسرائيل بممارسة ضغوطها على مصر للتخلص من هذا الموقع الوحيد الصالح لإنشاء مفاعلات نووية حتى لا يتسنى لمصر إدخال التكنولوچيا الحديثة إلى صناعتها وطالب الرئيس المصرى حسنى مبارك بعقد لقاء موسع مع علماء الطاقة فى مصر لتحديد الخطوات المستقبلية للبرنامج النووى المصرى.

وفى مواجهة هذه الحملة الرافضة أكدت هيئة تنشيط السياحة أن زيارة وزير السياحة والوفد الأجنبى لا تعبر عن قرار حكومى تم اتخاذه بالفعل(٤٨).

ورغم هذه الحملة المضادة الموجهة لمصر فقد استمرت مصر فى ممارسة ضغوطها على إسرائيل على مختلف الأصعدة، وكان آخرها تقدم مصر بمشروع قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى سپتمبر ٢٠٠٦م أعربت خلاله عن قلق دول المنطقة بسبب العواقب الهائلة التى تهدد الأمن والسلم لوجود أنشطة نووية ليست مكرسة للأعراض السلمية، وقد أكد المشروع الحاجة الملحة لقبول دول الشرق الأوسط تطبيق ضمانات الوكالة كأداة لبناء الثقة وخطوة أولى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما تضمن قرار آخر تقدمت به ١٧ دولة عربية مطالبة إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية والانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى(٤٩).

كذلك فإن مصر قد أرادت استغلال الأزمة الإيرانية لتؤكد رفضها لوجود قوة نووية عسكرية فى إقليم الشرق الأوسط، وطالبت فى هذا الصدد بانضمام جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووى. وأكدت أن هدفها لايزال هو السعى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى(٥٠).

على أية حال فقد تعالت فى الآونة الأخيرة الأصوات الداعية المثقفة والحريصة على المصلحة القومية لمصر تنادى بالعودة لإحياء البرنامج النووى المصرى والشروع فى بناء

المحطة النووية التى تأخر إنشاؤها ٢٣ عامًا منذ تحديد الموقع، وطالبت بوقف أى محاولة للسطو على الحلم المصرى، والواقع فإن هذا الحلم يحمل فى طياته العديد من المزايا التى يمكن أن تستفيد منها مصر(٥١).

ـ فالاستخدام السلمى للطاقة النووية يوفر لمصر مصدرا دائمًا للطاقة.

ـ إن القدرة النووية تعد الآن رمزًا لمدى التقدم الحضارى بمجالاته المختلفة، فهى تمثل خيارًا تكنولوچيًا لا غنى عنه فى بناء قوة الدولة المعاصرة.

ـ إن أى برنامج نووى سلمى يعتمد فى بنائه وتجهيزه وتشغيله على تكنولوچيات أخرى مصاحبة تؤدى إلى تطوير نظم الضبط والقياس والجودة، ومن ثم فالتكنولوچيا النووية هى قاطرة التحديث القادرة على نقل الصناعة المصرية إلى مستويات عالمية من الجودة تزيد من قدرتها التنافسية العالية.

ـ إذا كان السلاح النووى رمزًا للقوة العسكرية فإن الطاقة النووية (السلمية) هى رمز للقوة الشاملة التى تعد فى حد ذاتها ضرورة مسبقة لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة إسرائيل.

فى ضوء ذلك ومع تعالى الأصوات الواعية المثقفة المنادية بضرورة استئناف البرنامج النووى المصرى والبدء فى إنشاء المحطات النووية ذلك المشروع الذى تجمد منذ سنوات، جاءت دعوة السيد جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطنى خلال انعقاد المؤتمر الرابع للحزب بضرورة العمل على إحياء البرنامج النووى المصرى وقال إن من الضرورى وضع الطاقة النووية على رأس بدائل الطاقة فى المرحلة المقبلة(٥٢).

وهذه الدعوة أثارت ردود فعل متباينة من الداخل والخارج، وعندما سئل جمال مبارك حول احتمال تعرض مصر لمضايقات نتيجة ما أثير خلال المؤتمر بشأن استخدامات الطاقة النووية السلمية، أوضح أن مصر موقعة بالفعل على معاهدة حظر الانتشار النووى التى تضمن قيام الدول الأعضاء باستخدام الطاقة النووية بشكل سلمى، كما أنها ليست الدولة الوحيدة التى تفكر فى هذا الخيار لتوفير مصادر الطاقة(٥٣).

والسؤال الآن هل هذه الدعوة بالفعل جادة وحقيقية وتستهدف المصلحة القومية المصرية؟ أم أن هناك أبعادًا أخرى وراءها؟

وإذا كانت بالفعل دعوة جادة وحقيقية فهل وفرت القيادة المصرية لها عوامل النجاح التى تكفل وصولها إلى هدفها؟

بمعنى هل هناك قرار سياسى إستراتيچى نووى حقيقى؟ هل تم التخطيط لكيفية التغلب على الصعوبات المالية والفنية إلى سبق وأعاقت البرنامج النووى المصرى؟ هل تم الوصول إلى اتفاق مع أو على الأقل تصور للشريك النووى لمصر؟

هل سيكون هناك مرة أخرى لجوء إلى الدول الغربية والولايات المتحدة تحديداً؟ أم ستتجه مصر نحو قوى أخرى ممكنة مثل الصين، والهند، وروسيا.. إلخ؟

وإذا لم تكن دعوة حقيقية وصادقة وجادة ومستهدفة المصلحة القومية المصرية فماذا عساها أن تكون؟

والواقع فإن فى الآونة الأخيرة طرحت عدة سيناريوهات لتفسيرتلك الدعوة والتى يمكن إيجازها فى الآتى:

١ ـ هناك اتجاه لتفسير تلك الدعوة بربطها بقضية «التوريث» المثارة فى مصر بقوة الآن، فقد اعتبر البعض أن تلك الدعوة جاءت من أجل «تلميع جمال مبارك» المرشح المحتمل المقبل للرئاسة فى مصر، ولرفع أسهمه وأسهم الحزب الوطنى عامة لدى الشعب المصرى خاصة النخبة المثقفة.

٢ ـ الاتجاه الثانى اعتبر أن هذه الدعوة لتفعيل البرنامج النووى المصرى وإعادة إحيائه إنما تكمن وراءها رغبة الدولة فى صرف الأنظار عن الديمقراطية وتضليل الناس والترويج لأفكار لا تحل مشاكل الشعب الأساسية.

كما أنه يعد تعبيراً عن إفلاس نظام لم يفلح مشروع توشكى فى إيهامه بالرخاء فجاء المشروع النووى لتقديم وعد آخر لن يتحقق، فهى بمثابة رسالة للداخل تحكمها عقدة غياب مشروع قومى(٥٤).

٣ ـ إن هذه الدعوة ليست منزهة على الإطلاق عن الأغراض السياسية وعن الرغبة العميقة فى إظهار «مشروع الفكر الجديد» الساعى إلى الرضا والدعم الأمريكى فى مظهر المتحدى لأمريكا فى ظل غياب أى قدرة حقيقية على تنفيذ محطات نووية من

هذا النوع مأمونة السلامة، إلا إذا سلمت بالكامل للخارج أى تنفيذ المفاعل بنظام تسليم المفتاح مما يفقد مصر السيطرة على المشروع[٥٥].

٤ ـ إلا أن السيناريو ربما الأهم والأكثر واقعية وقربًا إلى الحقيقة هو ذلك الذى يرى أن المشروع النووى المصرى قد تم بالاتفاق مع الولايات المتحدة التى ستضع شروط إنشائه وقواعد إدارته للتصدى للتصاعد الشيعى فى إيران ولبنان وللموازنة الشعبية المتزايدة للشيعة بفعل ما جسده النظام الإيرانى من تحد للإرادة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا وبفعل ما حققه الشيعة فى جنوب لبنان ضد إسرائيل[٥٦] أو ربما ـ وهو التحليل الأرجح والأخطر فى الوقت نفسه ـ أن الولايات المتحدة تريد فى هذا التوقيت بالذات أن تدفع النظام المصرى للإعلان عن هذا المشروع لتتمكن من حشد رأى عام دولى يمكنها من مهاجمة إيران تحت دعوى أن مضى إيران فى برنامجها النووى دفع دولاً أخرى إلى الشروع فى برامج مشابهة مما سيؤدى إلى بدء سباق نووى فى منطقة الشرق الأوسط[٥٧] ومما يؤكد ذلك السيناريو الأخير هو ما بدأت تروج له الصحف الإسرائيلية، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية مؤخرًا أن «ترك الحبل على الغارب لطموحات إيران سيكون له ردود أفعال متعاقبة فى منطقة الشرق الأوسط وبخاصة مصر والسعودية وتركيا التى تحاول جاهدة موازنة التهديد الإيرانى بالإقدام على امتلاك أسلحة نووى»[٥٨].

والخطورة هنا تكمن فى أن النظام المصرى ـ إذا صح هذا التحليل ـ سيصبح أداة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الخاصة، وسيصبح المشروع النووى المصرى مجرد تكتيك تمارسه الولايات المتحدة ـ ومؤقتًا ـ لخدمة هدف إستراتيچى وهو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، باستثناء إسرائيل. ومن ثم الإبقاء على الخلل النووى فى المنطقة لصالح التفوق الإسرائيلى الإستراتيچى والاحتكار الإسرائيلى النووى.

والحقيقة التى يجب إدراكها تمامًا أن النظام المصرى لو أراد تنفيذ برنامج نووى جاد فإن الولايات المتحدة لن تسمح بذلك مهما كلفها الأمر وإلا لكانت سمحت به منذ عشرات السنين، فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة هامة وهى أن إحدى حالات أربع يحددها الكثير من الكتاب باعتبارها تشكل وضع الملاذ الأخير الذى قد يدفع الإسرائيليين إلى

قرار استخدام القنبلة النووية هو تحول مصر إلى دولة نووية (والذى قد يبدأ ببناء وتشغيل مفاعلات نووية ولو لأغراض سلمية قد تتحول لأخرى عسكرية) فإنه يبدو واضحًا حقيقة النوايا الأمريكية، وبالتالى حقيقة ما سيؤول إليه وضع البرنامج النووى المصرى تحت الرعاية الأمريكية، أضف لذلك حقيقة هامة أخرى وهى أن الاتفاقية التى كانت مصر قد وقعتها مع الولايات المتحدة فى أوائل الثمانينيات للتعاون فى المجال النووى كانت تنص على أن مصر لن تقوم بعمليات تخصيب اليورانيوم وستحصل عليه من الخارج، ومن ثم فإنه فى حال تم تفعيل التعاون النووى مع واشنطن وحصلت مصر منها على مفاعلات نووية فلن تقوم بتخصيب اليورانيوم (فى حين أنه لو حصلت على هذه المفاعلات من دولة أخرى فإنها لن تكون ملزمة بذلك)[٥٩] إذن ما سينتهى إليه الأمر على أحسن تقدير هو امتلاك مصر لمفاعل نووى «تسليم مفتاح» أى أن الخبراء الأمريكيين هم من سيقومون بكل شىء، ومن ثم سيتحول العلماء المصريين إلى فنيين مساعدين لهم ولن تملك بذلك مصر وضع أية بنية علمية تكنولوچية نووية، وهنا سيكمن الفرق بين البرنامج النووى المصرى والإيرانى، فما يحدث فى إيران هو ثورة علمية شاملة فى جميع مجالات العلم، وعندما أعلن أحمدى نجاد عن تخصيب اليورانيوم، فإنه أعلن عن أن إيران تمكنت من السيطرة على دورة الوقود النووى كاملة وأنها تستطيع أن تدخل النادى النووى الدولى للتكنولوچيا النووية وأقرت إيران أن من حقها أن تعلم وتطور برنامجها، ومن حقها أن تكتسب المزيد من المعرفة فى هذا المجال، فى حين أن مصر تبدأ مشروعها بالكلام والأحاديث والحملات الإعلامية الضخمة قبل أن نعرف ما هى طبيعة البرنامج النووى الجديد[٦٠].

ومن ثم وفى ضوء ذلك، فإن على مصر أن تعى تمامًا أنها قد باتت مطالبة بأن تمتلك برنامجًا نوويًا سلميًا حقيقيًا وليس شكليًا أو مؤقتًا، برنامجًا يعطى لمصر حق امتلاك الدورة الكاملة لتخصيب اليورانيوم وحق امتلاك وتصنيع أجهزة التخصيب، وهذا حق من حقوقها التى اكتسبتها بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما هو حق من حقوق كل الدول الموقعة (وفقًا للمادة الرابعة). وبالتالى لا يجب أن تكتفى مصر بشراء محطات نووية من الخارج وينتهى دورها عند مجرد تشغيل تلك المحطات حتى لا تظل خارج إطار امتلاك كل الخبرات والقدرات النووية على نحو ما تسعى إيران الآن، فإذا أردنا حقيقة أن نكون دولة نووية متقدمة فعلينا ـ كما يقول د. على الصعيدى

عالم الذرة المصرى ووزير الكهرباء السابق ـ أن نكون مشاركين بحق فى برنامج الطاقة النووية وليس مجرد مستوردين لعدد من المفاعلات، فالمحطة النووية هى صناعة وعلم وتكنولوچيا وإنتاج وثقافة لم يعد أمامنا ترف العزوف عن امتلاكها، لقد باتت مصر فى أمس الحاجة لامتلاك برنامج نووى سلمى حقيقى ليس فقط لأسباب اقتصادية ولكن لأسباب إستراتيچية تتعلق بالتوازن الإستراتيچى الإقليمى وبالمكانة والدور[٦١] فهل يمكن أن نأمل فى أن يكون هذا البرنامج المزمع استئنافه وتفعيله جادًا وحقيقيّا وليس مجرد وهم أو خديعة حكومية أو فخ تريدنا الولايات المتحدة أن نقع فيه؟

والواقع فإن هناك بعض المؤشرات التى تجعل هذا الأمل يبدو ضئيلاً ويأتى فى مقدمتها:

١ ـ قيام الحكومة المصرية قبل عدة أسابيع من إعلان جمال مبارك أمين عام لجنة السياسات بالحزب الوطنى عن الدعوة لإحياء برنامج مصر النووى، بالإعلان عن نيتها وخططها لتنمية الساحل الشمالى، وأعلن د. محمود محيى الدين عضو أمانة السياسات ووزير الاستثمار فى الحكومة الحالية خلال المؤتمر الصحفى الخاص ببيع أرض منطقة سيدى عبدالرحمن عن وجود خطة لتنمية المنطقة بطول ٣٠ كيلومترًا غربًا وبعمق ٧ كيلو مترات، الأمر الذى يؤكد استقطاع أجزاء من الأراضى الواقعة فى حرم محطة الضبعة النووية مما ينتج عنه تخريب شروط الأمان اللازمة لإقامة المحطة النووية فى المنطقة، والبحث عن مواقع جديدة واختيار صلاحيتها لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء والتى يرجح الكثيرون أن تكون على سواحل سيناء الشمالية، وهو الموقع الذى يفضله الأمريكيون والإسرائيليون لسهولة مراقبته والإشراف عليه والتعامل معه وقت اللزوم[٦٢]. ولقد حذر الكثير من المراقبين من أن استبدال موقع الضبعة بمواقع فى سيناء يعنى ببساطة عدم جدية البرنامج النووى المصرى وأنه بذلك سيؤكد التحليل الذى يرى فى هذا البرنامج تكتيكًا أمريكيّا بموافقة إسرائيلية وأنه سيكون تحت السيطرة تمامًا.

٢ ـ إنه من التحليل المتقدم يتبين أنه كانت هناك ثلاث محاولات جادة لإنشاء محطات توليد طاقة نووية الأولى فى الستينيات وتوقفت بسبب حرب ١٩٦٧م، وتلتها محاولة أخرى فى منتصف السبعينيات وكانت فى شكل اتفاقية للتعاون بين مصر

والولايات المتحدة ولكن رفضها السادات بسبب شروط تمس سيادة مصر ثم أعقبها محاولة عام ١٩٨٥م ولكن تم إيقاف المشروع بسبب حادث تشرنوبيل من ناحية ومشاكل التمويل من ناحية أخرى، وفى جميع هذه الحالات الثلاث كانت الولايات المتحدة طرفًا فاعلاً سواء فى إنشائها أو توقفها وذلك كعامل تأمينى لإسرائيل وبما يضمن الاحتكار النووى الإسرائيلى، والسؤال الآن كيف يمكن مرة رابعة أن نأمن على مشروع مصر النووى بين يدى الولايات المتحدة وإسرائيل؟ ولماذا ـ إذا كانت المسألة إرادة سياسية حقيقية مستقلة ـ لانلجأ إلى دول أخرى كالصين وروسيا مثلاً؟

٣ ـ إن عدم إنتاج الوقود النووى والاكتفاء باستيراده من الولايات المتحدة، وإخضاعه للرقابة الأمريكية يجعل الأمر كله تحت السيطرة الأمريكية، وبالتالى فإن من المطلوب سيطرة مصر على دورة الوقود النووى وليس مجرد استيراد الوقود النووى وحتى الآن لا توجد مؤشرات على السماح لمصر بامتلاك الدورة الكاملة لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووى.

opelkan.com

الهوامش

١ ـ عادل محمد أحمد، فعالية سياسات منع الانتشار النووى منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة، رسالة ماچستير فى العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م)، ص١٦١ .

ـ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مصر وأسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، ص١١ .

٢ ـ المرجع السابق ص١٢ .

٣ ـ مكرم محمد أحمد، ماذا بعد انتهاء أسباب تعليق مصر لبرنامجها النووى؟، الأهرام، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٦م.

٤ ـ نادية محمود مصطفى، السياسة المصرية والخيار النووى دراسة فى الرؤية والسلوك والمحددات، الفكر الإستراتيچى العربى، عدد ٣٠ (أكتوبر، ١٩٨٩م)، ص ص٢٠ ـ ٢١ .

٥ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٦١ .

٦ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص٥٩ ـ ٦٠ .

٧ ـ المرجع السابق، ص٦٠ .

ـ مكرم محمد أحمد، مرجع سابق.

٨ ـ محمود كارم، أضواء على الموقف المصرى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، السياسة الدولية عدد ١٢٠ (إبريل، ١٩٩٥م)، ص٧٧ .

٩ ـ د. نادية مصطفى، مرجع سابق ص ص٣٦ ـ ٣٧ .

١٠ ـ لمزيد من التفاصيل انظر، منير محمود بدوى، إسرائيل وقضايا نزع السلاح (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام، ١٩٨١م)، ص٤٢ ـ ٤٥ .

١١ ـ مكرم محمد أحمد، مرجع سابق.

١٢ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص٦١ .

١٣ ـ مكرم محمد أمين، مرجع سابق.

١٤ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٧٤ .

١٥ ـ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مرجع سابق، ص٤ .

١٦ ـ منير محمد بدوى، مرجع سابق، ص٩٧ .

١٧ ـ المرجع السابق، ص ص١٠١ ـ ١٠٢ .

obeikan.com

١٨ ـ محمود كارم، مرجع سابق، ص٧٦ .

١٩ ـ عاطف خليل، البرنامج المصرى وداعًا، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦م (نت).

٢٠ ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص٦١ ـ ٦٢ .

٢١ ـ المرجع السابق.

٢٢ ـ الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ص٥ .

٢٣ ـ محمود كارم مرجع سابق، ص ص٨٣ ـ ٨٤ .

٢٤ ـ الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ص٦ .

٢٥ ـ محمود كارم، مرجع سابق، ص٨٤ .

٢٦ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص١٦٦ ـ ١٦٧ .

٢٧ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، الردع العربى فى مواجهة الخيار النووى الإسرائيلى (١٩٩١ ـ ٢٠٠١م) رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م) ص٢٢٥ .

٢٨ ـ وحيد عبد المجيد، عملية السلام ومعضلة القوة النووية الإسرائيلية، السياسة الدولية، عدد ١٢٠ (إبريل، ١٩٩٥م)، ص١٠٣ .

٢٩ ـ محمد سليمان مفلح الزيود، مرجع سابق، ص١٥٦ .

٣٠ ـ Nabil Fahmy, Prospects for Arms Control and Proliferation in the Middle East, The Non proliferation Review/ Summer 2001, p. 4.

٣١ ـ عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص١٦٨ ـ ١٦٩ .

٣٢ ـ محمد بهاء الدين الغمرى، المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وإفريقيا، إبراهيم محمد العنانى وآخرون، الخيار النووى فى الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٢٥ .

٣٣ ـ هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص ص١٠ ـ ١١ .

٣٤ ـ محمود كارم، مرجع سابق، ص٧٨ .

٣٥ ـ هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص١٣ .

٣٦ ـ البرنامج المصرى وداعًا، مرجع سابق، ص٢ .

٣٧ ـ Arms Control and Regional Security in the Middle East (ACRS). Center for non proliferation studies. pp. 1 - 2.

٣٨ ـ لمزيد من التفاصيل انظر هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص ص٦ ـ ٧ .

٣٩ ـ محمد عصمت، البرنامج النووى العربى، غروب قبل الأوان، جريدة الشبيبة، ٥/ ٤/ ٢٠٠٦م.

obeikandi.com

٤٠ ـ محمد جمال عرفة، هل تنتج مصر سلاحًا نوويًا، المسلم، ١١/ ١٢/ ١٤٢٥، 2 - pp.1.
٤١ ـ محمد عصمت، مرجع سابق، ص٢ .
٤٢ ـ محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص٢ .
٤٣ ـ المرجع السابق، ص ص٢ ـ ٣ .
٤٤ ـ مصر منزعجة من المطالبة بإبرام بروتوكول التفتيش النووى الإضافى، ميدإيست أونلاين، ٢/ ٣/ ٢٠٠٥م.
٤٥ ـ محمد جمال عرفة، المرجع السابق، ص ص٣ ـ ٤ .
٤٦ ـ مصر منزعجة من المطالبة . . . مرجع سابق.
٤٧ ـ المرجع السابق.
٤٨ ـ علماء مصر يرفضون التخلى عن مفاعل الضبعة النووى، الجزيرة نت، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤م.
٤٩ ـ الأهرام، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٦م.
٥٠ ـ هيئة الاستعلامات، مرجع سابق، ص ص٧ ـ ٨ .
٥١ ـ مكرم محمد أحمد، مرجع سابق.
ـ نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص٧٣ ـ ٧٤ .
٥٢ ـ الأهرام، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٦م.
٥٣ ـ الأهرام ٢١/ ٩/ ٢٠٠٦م.
٥٤ ـ الأهرام ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٥ ـ المصرى اليوم، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٦ ـ الوفد ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٧ ـ الكرامة ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٨ ـ نقلا عن النبأ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٥٩ ـ المصرى ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٦٠ ـ الوفد، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م، مرجع سابق.
٦١ ـ محمد السعيد إدريس، الخيارات النووية المصرية والسيناريو الشبح، الأهرام، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٦م.
٦٢ ـ الأهالى، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

obeikan.com